

## تخفيض مخصصات الآليات الحكومية بنسبة ٤٠ بالمئة عدا وسائل النقل الجماعي مجلس الوزراء يناقش إعفاء عدد من المواد الأساسية من الرسوم الإضافية لمدة سنة مراجعة التشريعات منذ عام ٢٠١٥ حتى الآن وتطويرها بما يصب في خدمة المواطن والمصلحة العامة

الوطن



ناقش مجلس الوزراء جلسة الأسبوعية التي عقدت أمس برئاسة المهندس حسين عرنوس آليات توزيع مادة المازوت على جميع القطاعات في المحافظات والكميات المتوافرة حيث تم تأكيد العدالة في التوزيع، وفي هذا السياق تم بحث واقع توريدات المشتقات النفطية والنقص الحاصل فيها، والإجراءات الحكومية المقترحة لضمان استمرار توزيع المازوت الزراعي ومازوت التدفئة، إضافة إلى عمل القطاعات الأساسية كالأفران والمخابز ومختلف الخدمات العامة الأساسية، بالتوازي مع ترشيح استخدام المشتقات النفطية والطاقة في المؤسسات والجهات العامة.

تأش المجلس مشروع صك تشريعي بتعديل المرسوم ٣١٠ لعام ٢٠٢٠ المتضمن ربط الحوافز والمكافآت بالإنتاج العلمي والبحثي وقد تصل الحوافز حسب نشاط عضو الهيئة التعليمية إلى نسبة ٣٠ بالمئة لعضو الهيئة التدريسية و٢٠ بالمئة لعضو الهيئة الفنية و١٠٠ بالمئة للمعيد، وذلك بهدف تشجيع وتحفيز أعضاء الهيئة التعليمية والعملين في الجامعات وجدد الكفاءات بما يجتسب إيجاباً على حسن سير العملية التعليمية وبالتالي رفع مستوى الخريجين.

طلب مجلس الوزراء من جميع الوزارات المعنية اتخاذ أقصى درجات الأمان والسلامة العامة عند تنفيذ المشاريع معتبراً أن الجهات التنفيذية والإشرافية والمقاولين يتحملون مسؤولية قانونية مباشرة عن أي خلل في التنفيذ أو حدوث أي يمس أي مواطن ينتج

عن تقصير أو إهمال في أداء العمل. ووجه المهندس عرنوس الوزارات لمراجعة التشريعات الصادرة منذ عام ٢٠١٥ حتى الآن لجهة منعكساتها الإيجابية على الواقع الاقتصادي والخدمي وتطوير تلك العمل واقتراح التعديل اللازم لتطوير الأداء التشريعات بما يصب في خدمة المواطن والمصلحة العامة بالدرجة الأولى، مؤكداً في الوقت نفسه التشدد بمراقبة توزيع المواد المدعومة ومحاسبة المخالفين وضرورة المتابعة المباشرة لتنفيذ الاتفاقيات ومذكرات التفاهم الموقع مع الدول الصديقة بما يحقق الفائدة المشتركة.

كما استعرض المجلس خطة تطوير منطقة الغاب والمشاريع الزراعية والصناعية التي أقيمت فيها والإجراءات المتخذة لتحسين واقع الأداء الزراعي والصناعي وتأمين مستلزمات العمل الزراعي وواقع

السود والسدات المائية وقنوات الصرف والصعوبات التي تتعرض للتنفيذ للحلول، والآليات المقترحة لزيادة الإنتاج من خلال تأمين الموارد المائية والاستثمار الأمثل للوارد الطبيعية وتأمين مدخلات الإنتاج محلياً وإحلال بدائل المستوردات وزيادة الاهتمام بالتصنيع والتسويق الزراعي كما أقر المجلس الآلية التي أعدها وزارة التنمية الإدارية والمتعلقة بمسابقة المسرحين الأخيرة، حيث تم منح مهلة مدتها شهرين لاستكمال الأوراق الثبوتية اللازمة للتعين، وتوجيه الجهات المعنية لتأمين الاعتماد المالي المطلوب لاستكمال التعاقد مع المسرحين.

ووافق مجلس الوزراء على عدد من المشروعات الخدمية والتنمية والاستثمارية ذات الأولوية في عدد من المحافظات، وفي إطار استجابة الحكومة للظروف التي

يشهدها سوق المشتقات النفطية بسبب الحصار والعقوبات الاقتصادية الجائرة المفروضة على البلد، وبسبب الظروف التي آخرت وصول توريدات النفط والمشتقات النفطية وتغطية حاجة السوق المحلية من مخصصات الآليات الحكومية من المشتقات النفطية، أصدر رئيس مجلس الوزراء المهندس حسين عرنوس بلاغاً طلب فيه من الجهات العامة تخفيض الكميات المخصصة من مادتي البترين والمازوت للسيارات السياحية (مخصصة، خدمة) بنسبة ٤٠ بالمئة من الكميات المخصصة حالياً لكل سيارة، ما دعا وسائط النقل الجماعي، وعدم منح مهمات السفر التي يرتبط عليها صرف محروقات بالنسبة للسيارات المتكورة في هذا البلاغ إلا للأسباب الضرورية والمحة باقتراح من الوزير موافقة مسبقة من رئيس مجلس الوزراء، حتى نهاية العام الحالي.

## فوارق أسعار واضحة بين دمشق وضواحيها ديب لـ«الوطن»: حجة أجور النقل لا تشكل زيادة أكثر من ١٥٠ ليرة للكيلو من المفروض تنظيم عملية التصدير واستثناء المواد الغذائية لأن العالم يعيش أزمة غذاء

الوطن



أصبح ارتفاع أسعار المواد والسلع أمراً اعتيادياً بالنسبة للمواطن رغم صعوبة تقبله، ولكن الأمر الذي لا يمكن تقبله هو الفارق الهائل بأسعار السلعة ذاتها بين منطقة وأخرى في المحافظة الواحدة أو بين العاصمة وضواحيها والذي يصل إلى ١٠٠ بالمئة في بعض الأحيان، وبالمقارنة مع ضاحيتي قدسيا والأسد على سبيل المثال، وصل سعر كيلو الحوز في بعض محالها إلى ٢١ ألف ليرة، بينما بلغ في أغلب مناطق العاصمة بين ١٠ و١٤ ألف ليرة، أما الفارق فيتراوح سعره بين ١٥٠٠-٢٠٠٠ ليرة مقابل ٣٥٠٠-٤٠٠٠ ليرة في الضاحيتين، على حين بلغ سعر البندورة ١٧٠٠ ليرة بدمشق فيما يتراوح سعرها في الضاحيتين بين ٢٢٠٠ و٣٠٠٠ ليرة، وكذلك الأمر بالنسبة للبطيخة الخضراء التي لم يتجاوز سعرها في أغلب أسواق العاصمة ٢٠٠٠ ليرة، بينما وصل سعرها في الضاحيتين إلى ٣٥٠٠ ليرة، أما البرنقار فكان فارق سعره حوالي ٥٠٠ ليرة، حيث وصل سعره إلى ٢٥٠٠ ليرة في العاصمة بينما في الضاحيتين بلغ حوالي ٣٠٠٠ ليرة.

هذا الواقع يضع عدة إشارات استفهام حول دور عناصر الرقابة التموينية في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك في ضبط كل الأوضاع وخاصة تلك الموجودة في الريف.

وحول ذلك اعتبر عضو مجلس إدارة جمعية حماية المستهلك عامر ديب في تصريح لـ«الوطن» أن هذا الأمر مرتبط بثلاثة معطيات أولها غياب الضمير عند تجار الجملة والمزق والتأخر في الأزمات لكونه لا يوجد أي مبرر لارتفاع الأسعار بهذه النسب الكبيرة التي تختلف في

الشارع ذاته بين محل وآخر، إضافة إلى ذلك حجج أجور النقل الوهمية حيث إن المستفيد الأكبر من ارتفاع أسعار المازوت والبترين في السوق السوداء هم التجار أنفسهم الذين يشكون بشكل دائم إذ لجؤوا بذلك ذريعة لتغطية أرباحهم، موضحاً ذلك بأن المسافة بين دمشق وضاحية قدسيا على سبيل المثال هي ٢٤ كم ذهباً وإياباً أي إن السيارة تحتاج إلى ٤ لترات بقيمة تصل إلى حوالي ٣٠ ألف ليرة للسيارة الواحدة التي تنقل حوالي ٥٠٠ كيلو تقريباً

الوزارة بحاجة إلى شكاوى من المواطنين لرصد المعطيات في السوق؟»، معتبراً أن الوزارة تلقي كامل الدور على المواطن على الرغم من أن دوره في الشكوى لا يشكل أكثر من ٣٠ بالمئة من عمله، حيث إن العلاقة بين الحكومة والمواطن يجب أن تكون علاقة تبادلية وليست علاقة اكتائبة.

وقال الدكتور غير حسن: إن اعتماد الكثير من أطباء الأسنان في العمليات التجميلية أو العلاجية يكون على المرضى من جنسيات غير سورية «عراقية، أردنية، لبنانية»، في حين يقتصر علاج المريض السوري على تخفيف الألم وإزالتة بعد استئصال حالة المريض ووصولها لدرجة عدم التحمل وهو ما يلاحظ في الحالات التي تزور العيادات في حين أشعر بعض الأطباء إلى عمليات الاحتكار التي تتم من المستودعات الطبية المسؤولة عن الاستيراد، واختلاف الأسعار من شهر لآخر، مستشهدين بمصادرة المخدر (علية) التي تحوي ٢٠ أنبوبة ارتفعت خلال شهر واحد وخصف سعرها من ٤٠ إلى ١٢٠ ألف ليرة، وقد وصل إلى ٢٠٠ ألف خلال الشهرين القاديين وهي فعلياً يمكن أن تكفي مريضاً واحداً أو اثنين، موضحاً أن الحل ليس باستخدام المنتجات المحلية ومنع استيراد المواد الأجنبية، لأن فرق السعر بين المنتج المحلي والمستورد يكاد يكون واحداً.

بعدما برغف كتاب إلى لجنة القطع لتخصيص الجهات الصحية العامة والخاصة إضافة إلى تأمين نسبة ١٠ بالمئة من الاحتياجات المذكورة كتمل الاحتياطي الاستراتيجي

## الزراعي يرفع أسعار السماد ٢٠ بالمئة.. طن الیوریا بـ٣ ملايين ليرة مدير في المصرف لـ«الوطن»: مبيع الیوریا حالياً محصور لزراعة القمح وعممنا لتسليم الفلاحين كامل احتياجاتهم

الوطن

عم المصرف الزراعي أمس على فروعه استئناف بيع الأسمدة للفلاحين وفق الأسعار المعدلة حيث أصبح سعر طن سماد الیوریا ٣ ملايين ليرة بدلاً من ٢.٤ مليون ليرة وهو ما يعادل زيادة بمقدار ٢٠ بالمئة في حين تجاوز سعر طن سماد السوبر فوسفات ٢ مليون ليرة بدلاً من ١.٨ مليون ليرة وتجاوز سعر طن سماد نترات الأمونيوم ١.٦ مليون ليرة بدلاً من ١.٥ مليون ليرة.

وطلب المصرف من فروعه وفق التعميم تسليم الفلاحين كامل احتياجاتهم من الأسمدة الفوسفاتية سواء كان قرضاً أم نقداً لحصول القمح وفق التنظيم الزراعي، وتسليم ٥٠ بالمئة من الكميات المحددة ضمن جدول الاحتياج من سماد الیوریا ٤٦ بالمئة، وسماد نترات الكائتروك ٢٦ بالمئة سواء كان قرضاً أم نقداً لحصول القمح حصراً حسب التنظيم الزراعي، ووفق نسبة وتناسب على ضوء الأرصدة الموجودة في المحال والحاصلون على كشوف حسبة صادرة عن دوائر ومديريات الزراعة يتم بيعهم الأسمدة نقداً بالطريقة ذاتها.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين مدير في المصرف الزراعي أن تحديد الأسعار الجديدة تم بناء على سعر الكلفة مضافاً لها ٢ بالمئة هامش ربح للمصرف خاصة أن أسعار الأسمدة ارتفعت عالمياً ومعظم الأسمدة المتوفرة حالياً يتم تأمينها عبر الاستيراد خاصة أسمدة الیوریا بعد توقف معمل أسمدة حصص عن الإنتاج المحددة ضمن جدول الاحتياج من سماد الیوریا ٤٦ بالمئة، وسماد نترات الكائتروك ٢٦ بالمئة سواء كان قرضاً أم نقداً لحصول القمح حسب التنظيم الزراعي، ووفق نسبة وتناسب على ضوء الأرصدة الموجودة في المحال والحاصلون على كشوف حسبة صادرة عن دوائر ومديريات الزراعة يتم بيعهم الأسمدة نقداً بالطريقة ذاتها.

وأن بيع أسمدة الیوریا سيكون حالياً لزراعة محصول القمح، وكانت «الوطن» نشرت مؤخراً عن وصول وتفرغ باخرة محملة بالأسمدة حولتها ٧ آلاف طن من سمدة الیوریا وهي جزء من عقد مفاوضة تم إبرامه مع إحدى الدول الصديقة لتأمين ٣٠ ألف طن وتعتبر هذه الكميات بسيطة مقارنة مع إجمالي الحاجة المحلية التي تحتاجها وزارة الزراعة احتياجاً للخطوة الزراعية لهذا العام خصوصاً ٣٠٠ ألف طن من مختلف أنواع الأسمدة في حين رجحت وزارة الزراعة احتياجاً للخطوة الزراعية لهذا العام خصوصاً ٣٠٠ ألف طن، وأن هناك جهداً كبيراً يتم لتأمين مستلزمات الإنتاج الزراعي حيث تم تأمين البذار بمعدل وصل لحد ١٠٠

## أطباء الأسنان مصدر للقطع الأجنبي

## عرب وسوريون مغتربون يزورون سورية لعلاج وتجميل أسنانهم وبعض الدفع بالدولار أطباء أسنان لـ«الوطن»: مستودعات الأدوية تحتكر المواد وترفع أسعارها ومعظم المرضى غير سوريين

الوطن

لم تعد مقولة أجدادنا «وجع الفس ولا وجع الضرس» تجدي نفعاً مع عجز هذا الفس عن سد حاجة هذا الوجد إلا ما ندر أو في الحالات الإنسانية التي يتعامل فيها أطباء الأسنان مع مرضاهم بالتقسيم وبيع تكلفة علاجهم على دفعات.

خمس أطباء أسنان التقهيم «الوطن» ربطوا ارتفاع أسعار العلاج بارتفاع أسعار المواد وصعوبة الحصول عليها أحياناً، حيث تصل تكلفة سحب العصب بين ٧٥ ألفاً إلى ٨٠ ألف ليرة، والقلع ٢٥ ألف ليرة، أما التثبيس بين ١٥٠ ألفاً إلى ٢٠٠ ألف ليرة «للخزف» للسِّن الواحد، أما التثبيس بمادة «الزيركون» التجميلية من ٢٥٠ إلى ٣٠٠ ألف ليرة، أما بالنسبة للزراعة، فتكلفت السن الواحد قد تصل لمليون ونصف مليون ليرة، وهذه الأسعار تختلف من منطقة إلى أخرى.

وقال الدكتور غير حسن: إن اعتماد الكثير من أطباء الأسنان في العمليات التجميلية أو العلاجية يكون على المرضى من جنسيات غير سورية «عراقية، أردنية، لبنانية»، في حين يقتصر علاج المريض السوري على تخفيف الألم وإزالتة بعد استئصال حالة المريض ووصولها لدرجة عدم التحمل وهو ما يلاحظ في الحالات التي تزور العيادات في حين أشعر بعض الأطباء إلى عمليات الاحتكار التي تتم من المستودعات الطبية المسؤولة عن الاستيراد، واختلاف الأسعار من شهر لآخر، مستشهدين بمصادرة المخدر (علية) التي تحوي ٢٠ أنبوبة ارتفعت خلال شهر واحد وخصف سعرها من ٤٠ إلى ١٢٠ ألف ليرة، وقد وصل إلى ٢٠٠ ألف خلال الشهرين القاديين وهي فعلياً يمكن أن تكفي مريضاً واحداً أو اثنين، موضحاً أن الحل ليس باستخدام المنتجات المحلية ومنع استيراد المواد الأجنبية، لأن فرق السعر بين المنتج المحلي والمستورد يكاد يكون واحداً.

وفقاً لاحتياجات الجهات الصحية العامة، ولا تتضمن هذه الاحتياجات المواد السنية، علماً أنه ورد للمؤسسة طلب وحيد من وزارة الصحة لتأمين مخدر سني «مع أدريالين» ومعمل الديماس للصناعات الدوائية وفقاً للعدد الموقع مع المؤسسة.

وأنه يقصدون دمشق لأن زراعة السن الواحد في بلاهم لا يقل عن ٥٠٠ دولار، بينما يستطيع المواطن الأردني أو اللبناني زرع كامل أسنانه في سورية بـ ١٥٠٠ دولار وبمعدل وجودة أفضل.



## «الاقتصاد»: يتم استيراد المواد الطبية من القطاع الخاص لكل من يرغب

وفقاً لاحتياجات الجهات الصحية العامة، ولا تتضمن هذه الاحتياجات المواد السنية، علماً أنه ورد للمؤسسة طلب وحيد من وزارة الصحة لتأمين مخدر سني «مع أدريالين» ومعمل الديماس للصناعات الدوائية وفقاً للعدد الموقع مع المؤسسة.

وأنه يقصدون دمشق لأن زراعة السن الواحد في بلاهم لا يقل عن ٥٠٠ دولار، بينما يستطيع المواطن الأردني أو اللبناني زرع كامل أسنانه في سورية بـ ١٥٠٠ دولار وبمعدل وجودة أفضل.

كما التقى «الوطن» بمجموعة من مخبري الأسنان، ومنهم ذوو شهرة كبيرة وحجم عمل ضخم جداً فأوضحوا أن الحصول على المواد يكون عبر مستودعات طبية

معتددة، وهي من تحدد نوعية المواد المطلوبة ومتشامها، لذا يمكن استبدال معظم المواد المطلوبة من الأطباء بأخرى متوافرة، خاصة بما يتعلق بالمواد المخدرة والطبقات الخاصة بالأسنان.

في حين كشف مدير أحد المستودعات الطبية والذي فضل عدم ذكر اسمه أن أسعار المواد الطبية أو توافرها، مرتبط بأسعارها في بلد المنشأ الذي أجزى الاستيراد منه والكميات المحددة بالطلب من المندوبين الطبيين وفق طلب الأطباء، حيث يتم استيراده وفق إجازات الاستيراد بالقطع الأجنبي بموافقة وزارة التجارة الخارجية بإشراف نقابة الأطباء مع مراعاة موضوع العقوبات المفروضة على سورية من بعض الدول، علماً أنه في حال عدم توافر صنف معين يتم الحصول على بديل شبيه أو تغيير البلد الذي تم الاستيراد منه.

يدوره معاون وزير الاقتصاد للتجارة الخارجية بسام حيدر، أوضح أنه يتم استيراد مادة المخدر السني من مستودعات الأدوية المخصصة للقطاع الخاص، لدى وزارة الصحة أصولاً وبموجب ترخيص استيراد مواد مرخصة من وزارة الصحة ويتم التخفيض عليها بحسب مندوب عن الوزارة وتوزع المادة بالتنسيق مع نقابة أطباء الأسنان.

كما يسبح باستيراد أدوات الطب أو الجراحة والمواد الخاصة لطب الأسنان لجميع المستوردين الراغبين في ذلك، فضلاً عن السماح باستيراد المواد الطبية السنية مستودعات الأدوية المرخصة لدى وزارة الصحة وبعد موافقتها.

ويسمح باستيراد المواد والتجهيزات الطبية المتقدمة إلى مديريات الاقتصاد بعد موافقة مديرية التجهيزات والمستلزمات والمستودعات في وزارة الصحة.